

خبز السوريين .. نقداً

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لـ «الاقتصادية»: عدالة بالتوزيع للمستحق ولوقف الهدر الحاصل

الخبز أولاً.. السكر والأرز والمازوت هناك خطوات لاحقة



بارعة جمعة

توجه حكومي جديد، أخذ بكل ما جرى طرحه من سياسات اقتصادية تخص مبدأ الدعم في سورية إلى وجهة واحدة وهي الدعم النقدي، هنا حيث لا مكان للتلاعب أو الهدر أو الفساد، لكل مواطن حقه، والجميع يخضع لقانون واحد هو توزيع المخصصات عبر بطاقات مصرفية، تتناسب مع كل عائلة تستحق الدعم، من هنا انطلقت الحكومة في مناقشة مسألة الدعم ضمن شرائح متعددة منها المستحقة ومنها غير المستحقة، لكن ماذا عن دعم الخبز؟ وما الآلية المتبعة في توزيعه نقداً؟

تساؤلات لقت الكثير من الإيضاحات.

قدمها وزير المالية الدكتور كان ياغي.

لـ «الاقتصادية»، ضمن رؤية مفصلة عن آلية تحويل الدعم إلى نقدي والهدف منها، بما يضمن حق المواطن والدولة بأن معاً.

وفرة في المادة وتوزيع أمثل للثروات

إعادة النظر بهذه الآلية، ومن ثم قراءة أساليب الدعم الاجتماعي، لتمكين المواطن من الشعور بأن كل قيمة الدعم المخصص تصل إليه، ويديرها وفقاً للطريقة التي تناسبه.

حجم الدعم

منذ إقراره والعمل به، لم يشهد مبدأ الدعم ترشيداً أو تقليصاً، بل على العكس ازداد حجمه منذ عام ٢٠٢٠ بنحو ١٤ ضعفاً في حين أن اعتمادات الموازنة العامة للدولة لم تزد سوى تسعة أضعاف ضمن حديث الوزير ياغي، ما يعني أن الدعم يزداد وهو مستمر، وإن كان بطرق جديدة، أكثر ضماناً وعدالة لكل الأطراف.

وكبداية لتحويل الدعم إلى نقدي لا بد من فتح حسابات مصرفية لحاملي بطاقات الدعم، التي يصل عددها لحوالي ٤.٥ ملايين بطاقة، ولكن يوجد حالياً أكثر من ٢.٥ مليون مستحق لديهم حسابات مصرفية في القطاع المصرفي (العام والخاص) ومنهم جزء كبير يتقاضى أجوره ورواتبه من خلال هذه الحسابات، وستكون هذه الحسابات نفسها معتمدة لتلقي الدعم النقدي عليها، أما لمن ليس لديهم حساب مصرفي فقبله فتح هذا الحساب بأحد المصارف العاملة، ما تم طرحه من طرق وآليات لفتح الحساب هي إجراءات بسيطة، ناهياً وجود أي أعباء أو ضغوط من الممكن أن تتحملها المصارف أمام بقية مستحقي الدعم نظراً للزمنية المتأخرة، وبتكلفة قليلة جداً (٣ أشهر) المتاحة لفتح هذه الحسابات، وفي الحقيقة هذا الموضوع دفع الحكومة أيضاً لإعادة النظر بالتوزيع الجغرافي للفروع والمكاتب المصرفية بهدف تحسين إمكانية وصول المواطنين للخدمات المصرفية، والعمل على الإسراع بتطوير البنية التحتية للدفع الإلكتروني حسبما أوضح وزير المالية، مبيناً أن هذه

متغيرات السوق

القضايا التي يتم الحديث عنها (الخبز) هي مسعرة إدارياً من الدولة، ولن تخضع لقانون العرض والطلب، وسيكون البديل النقدي المحول يعادل قيمة عدد ريبات الخبز مهما تغير سعرها الإداري، يؤكد وزير المالية على هذه النقطة، لعدم تحميل البرنامج الحالي أكثر مما يلزم.

لدينا منظومة بيانات قائمة سيتم استخدامها ضمن منصة إلكترونية، شارك الجميع بوضع آلية واضحة

غزل إبراهيم

أثارت قضية تحويل الدعم من عيني إلى نقدي تساؤلات كثيرة حول تأثير هذه الخطوة في حياة أكثر من أربعة ملايين عائلة تعتمد على الدعم، معظمهم يعيش تحت خط الفقر في ظل ظروف اقتصادية تزداد صعوبة يوماً بعد الآخر، وسط مخاوف من فقدان هذا الدعم قيمته أمام التضخم الذي يلتهم جيوب السوريين بشكل كبير وخطير.

هذا التحول الجذري يأتي في ظل تحديات كبيرة تواجهها سورية، ويهدف إلى زيادة كفاءة الدعم وتأثيره في الفئات المستحقة، وبدأت الحكومة تطبيقه على الخبز، في حين تعتمد الاستمرار فيه بشكل تدريجي على باقي المواد والسلع المدعومة.

ملف تحويل الدعم العيني إلى نقدي طرحته «الاقتصادية» على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المجد للإضاءة على نقاط كثيرة حيث قال:

تحويل الدعم إلى نقدي جاء لرفع كفاءة استخدام الموارد وتقليل الفساد وتعزيز الشفافية في توزيع الدعم الحكومي، انطلاقاً من مفهوم العدالة الاجتماعية التي تحدث عنها السيد الرئيس لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتأكيداً على أن الدولة لن تتخلى عن المواطن، وستعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدعم، وكانت البداية من مادة الخبز باعتباره أهم أوجه الدعم ونقطة ارتكازه ومن أكثر المواد التي يتم دعمها والإنفاق عليها من خزينة الدولة. هذه الآلية تطلبت جهداً ووقتاً كبيرين، وعملت كوادر الوزارة على مدار ثمانية أشهر بالتعاون مع فريق حكومي متكامل من الوزارات المعنية لتحويل الحصول على أدوات وبرامج، انطلاقاً من المستقبل مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتركيبة الديموغرافية للسكان، لكون الآلية

المتبعة سابقاً تعود لفترات زمنية بعيدة لا تشبه الواقع الحالي، وتم وضع معاييرها من لجنة متخصصة حينها وتبنتها الحكومة، وبناء عليها تم تحديد الفئات المستهدفة بالدعم والمنظومة كما هي دون أي تغيير والأهمية هنا تكمن في عدم تحميل البرنامج أكثر من طاقته. الوزارة درست ومسحت الواقع، وكما هو معروف أن سعر ربة الخبز ٤٠٠ ليرة وفي أغلب الأحيان تصل للمواطن بسعر يتراوح بين ١٠٠٠-٤٠٠ ليرة في حين أن تكلفتها الحقيقية حدود ٩ آلاف ليرة، وهنا الكل خاسر في هذه الآلية (المواطن- الدولة- التموين)، وبالتالي من مصلحة المواطن الحصول على الدعم نقداً، بغض النظر عن طريقة التصرفه بالمبلغ المستحق، وبما يحقق عدالة التوزيع، ويحد من الهدر ويوفر القطع الأجنبي المبلغ.

وستكون هناك مراجعة لقيمة الدعم بشكل دوري، بما يتناسب مع التغيرات في الأسعار وتكلفة الإنتاج، وبشكل يضمن لكل مواطن الحصول على مستحقاته بشكل عادل، يراعي كل التغيرات والظروف، فالآلية أنشئت لتحقيق عدالة التوزيع، ولا داعي للخوف أو الخوف، وسيكون هناك تعديل مستمر على المبلغ المخصص لتغطية أي زيادة محتملة في سعر الربة.

الحكومة بدأت تطبيق هذه الآلية على الخبز، وهناك تساؤلات كثيرة عن المواد الأخرى (السكر- الأرز- الغاز- المازوت)، وبالنسبة لهذه المواد سيتم دراسة كل المفصل وآلية العمل ستكون خطوات متلاحقة، ولن يتم البدء بأي خطوة قبل استكمال الخطوة السابقة لضمان عدم وجود أي خلل عند تطبيق المنظومة الجديدة.

المستفيدون من منظومة الدعم حالياً هم الأكثر قدرة على الإنفاق، وهذا يخالف مفهوم الحماية الاجتماعية، فالفروض أن يكون المستفيد من الدعم هو الأقل قدرة على الإنفاق، هذا الخلل البنيوي يجب معالجته لتحقيق التكافل الاجتماعي بما يضمن وصول المبالغ للفئات المحتاجة فقط، شهر، عوضاً عن عدد الريبات الموجودة على البطاقة سواء قام المستحق بالشراء أم لم يقم، لأن الحكومة هدفها من الدعم ليس محاسبة المواطن عن قيمة استهلاكه، وإنما إعطاؤه مستحقاته من الدعم لتحسين مستوى معيشته، ولن يكون هناك تجارب، ولن يتم تطبيق هذه الآلية إلا بعد استقرار كل الخطوات التي تضمن حصول المواطن على كافة.

تعديل مستمر على المبلغ المخصص لتغطية أي زيادة محتملة في سعر الربة ولا داعي للقلق